آليات تعزيز الدور الإقليمي العراقي

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع الذي يقيمه المعهد العراقي للحوار بالاشتراك مع مجموعة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تحت عنوان:

استراتيجية التحول الى دولة فاعلة:

أهمية الانسجام الداخلي في ضوء التحولات الاقليمية والدولية

(المحور الأول)

أ.م.د. اركان ابراهيم عدوان

جامعة الانبار/ كلية القانون والعلوم السياسية– قسم العلوم السياسية

الملخص:

تناول البحث أهم العوامل التي أدت الى اضعاف الأداء السياسي الخارجي العراقي، وأثرت بالتالي على دوره ومكانته الاقليمية، وأهمها تقاسم المنافع في إدارة مؤسسات الدولة، وضعف القطاع الاقتصادي، وغيرها من المشكلات التي استنزفت طاقات الدولة وأثرت في سلوكها الخارجي بشكل كبير. ولقد اقترح البحث بعض الحلول التي من الممكن أن تساهم في تحسين أداء السياسة الخارجية العراقية ومكانة الدولة ودورها الاقليمي، وأهمها: ضرورة أعادة تعريف وتحديد المصلحة الوطنية العليا للدولة، واصلاح المنظومة السياسية والاقتصادية، والابتعاد عن آلية تقاسم المنافع والمكاسب في إدارة المؤسسات الحكومية، فضلاً عن إعادة التوازن في علاقات الدولة الخارجية.

Abstract:

The research dealt with the most important factors that led to the weakening of the Iraqi external political performance, and consequently affected its role and regional status. The most important of which is the sharing of benefits in the management of state institutions, the weakness of the economic sector and other problems that drained the energies of the

state and affected its external behavior significantly. And The research was suggested some solutions that could contribute to improving the performance of the Iraqi foreign policy, and the state's position and its regional role. The most important of which is the; need to redefine the state's supreme national interest, reform the political and economic system, move away from the mechanism of benefit-sharing and gains in the management of government institutions, and restore balance in the state's external relations.

المقدمة:

تعاني الدولة العراقية من العديد من المشكلات التي تتميز بتعدد مصادرها؛ فمنها ما ينبع من تفاعل محددات البيئة الداخلية للدولة، ومنها ما يكون مصدرها الرئيس من خارج حدود الدولة، والمشكلة الأكبر أن هناك تداخل وترابط بين كل منهما؛ إذ تؤثر المتغيرات الخارجية بشكل مباشر وكبير في البيئة الداخلية، والتي تقوم بدورها بالتأثير المباشر في علمية صنع القرار وإدارة مؤسسات الدولة، ومن ثم كان من نتاج هذه المسألة إضعاف الدولة، وارباك وضعها، وتميزها بأداء سياسي ضعيف سواء كان داخلياً، أم خارجياً.

ومن أجل الحديث عن آليات محددة لاستعادة الدور المهم والمؤثر للعراق، يجب تحديد ورصد مكامن الضعف أو المعوقات الرئيسة، والتي أدت بدورها إلى الاخفاق في لعب الدور الاقليمي الخارجي، والذي تمتعت به دولة العراق تاريخياً.

وقد تم تناول أهم العوامل الداخلية والخارجية التي يراها الباحث المسبب الرئيس التي أدى إلى إضعاف الدور الاقليمي العراقي، وأفوله بشكل غير مسبوق، وصل إلى انتهاك السيادة العراقية مراراً وتكراراً من قبل القوى الدولية والإقليمية، فضلاً عن الفاعلين من غير الدول، والذين أسهموا بشكل كبير في زيادة إضعاف الدولة العراقية، وتهديدها ببقائها كدولة موحدة وذات سيادة.

مشكلة الدراسة:

تمتع العراق تاريخيا بمكانة مهمة ومؤثرة، ساهمت لفترات طويلة في تشكيل النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي والحفاظ على توازن القوى الإقليمي بشكل متعادل تقريباً، فقد لعب دور القوة الإقليمية والمركزية لفترات تاريخية طويلة، وكان أحدى الدول العربية الفاعلة إلى جانب جمهورية مصر العربية وسوريا لفترات طويلة. ولكن تعاني الدولة العراقية حالياً (فترة إعداد هذه الدراسة)، من مشكلات عديدة أدت إلى إضعافه وتقويض مكانته ودوره الإقليمي إلى درجة كبيرة، أدت إلى انتهاك سيادته من قبل العديد من الدول والجماعات في أكثر من مناسبة.

وتبعاً لذلك، يمكن التساؤل عن أهم الأسباب التي أدت الى ان يتمتع العراق تاريخياً بمكانة القوى الاقليمية المؤثرة؟ مقابل ضعفه وخروجه من معادلة توازن القوى الاقليمية في المنطقة حالياً؟ مع العلم بأن محددات القوة، والقدرة على التأثير موجودة، ومتاحة. فهل تكمن المشكلة في عدم القدرة على ترجمة العوامل المتاحة من قبل صناع القرار لكي تحدث أثراً في الأداء السياسي الخارجي العراقي؟ أم أن المشكلة تكمن في مقيدات وتأثيرات المحيط الخارجي، والذي قد يكون سبباً في تزايد ضعف وهوان الدولة العراقية؟ وهل أن العراق كان يمتلك عوامل أهلته للقدرة على التأثير هي ليست متوفرة اليوم؟ وهل يمتلك العراق القدرة والامكانيات للعب دور القوة الاقليمية واستعادة مكانته الدولية؟ وإذا كان كذلك، فما هي العوائق أمام استغلال هذه الامكانيات؟ ولماذا لم يستثمر صانع القرار العراقي الفرص المتاحة؟ وما هي أهم المعوقات التي تواجه صانع القرار في هذا المجال؟

فرضية الدراسة:

تسعى الدراسة الى اختبار مصداقية الفرضيتين التاليتين: تعد المشكلة الأساسية في ضعف أداء السياسة الخارجية العراقية مشكلة بنوية داخلية بالدرجة الأساس، نتيجة الخلل في الإدارة وطبيعة التفاعل بين المؤسسات الحكومية المختلفة، والتي أثرت على أداء الدولة وسلوكها داخلياً وخارجياً. وأيضاً يرى الباحث بأن هناك رغبة دولية واقليمية في الابقاء على حالة الضعف التي تميز الاداء الحكومي العراقي داخلياً وخارجياً، كونه يحقق مصالح جميع القوى الدولية

والاقليمية، وبالتالي فإن هناك علاقة طردية بين مستوى التفاعل العراقي الخارجي وبين تزايد حدة الضعف في أداء الدولة العراقية داخلياً وخارجياً بطبيعة الحال.

أهمية الدراسة:

تعد مسألة دراسة السياسة الخارجية العراقية، ومحاولة استقراء عوامل الضعف والاخفاق في الأداء الخارجي العراقي، والذي جاء بتبعات سلبية وخطيرة على مكانة الدولة العراقية، مسألة مهمة من قبل الباحثين المختصين في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية؛ كونها من الممكن ان تساهم في الخروج بحلول علمية وواقعية، ممكن أن تساعد بدورها في حل بعض المشاكل التي تعاني منها الدولة، وتعمل على تهيئة الظروف لاستعادة المكانة الاقليمية والدور المؤثر الذي تمتعت به الدولة لحقب تاريخية مختلفة.

وأيضاً تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في كونها تستعرض كيف يمكن أن تتأثر الدولة بمتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية، بحيث تتحول من قوة اقليمية مؤثرة في موازين القوى في اقليمها الذي تنتمي إليه في فترة من الفترات، الى دولة ضعيفة وهشة أمام الاختراقات المختلفة، وما هي أهم السياسات التي من الممكن أن تستفاد منها الدول للتخلص من تبعات وتأثيرات الداخل والخارج.

منهج الدارسة:

سوف يعتمد الباحث على منهج تحليل النظم كاقتراب أساسي في تناول موضوع الدراسة، فضلاً منهج صنع القرار والذي يركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي بشكل مباشر عند تحليل موضوع الدراسة.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى مبحثين رئيسين:

تناول المبحث الأول: معوقات الدور العراقي الخارجي الفعال؛ وأهمها الضائقة الاقتصادية وبعض المشكلات السياسية والأمنية التي استنزفت طاقات الدولة داخلياً، وأثرت بالتالي على سلوكها ودورها الخارجي.

بينما قدم المبحث الثاني: الآليات الفاعلة لتدعيم مكانة الدولة الإقليمية؛ وأهمها اعادة تعريف المصلحة الوطنية العليا للدولة والتي تلعب دوراً كبيراً في تحديد التوجهات العامة لتفاعلات الدولة خارجياً، وإصلاح المنظومة الاقتصادية، واصلاح نمط إدارة مؤسسات الدولة، والاستفادة من التجارب التنموية لبعض الدولة، وإعادة النظر في شكل ونمط علاقات الدولة الخارجية بشكل أكثر توازناً وأكثر نفعاً لمصلحة الدولة.

المبحث الأول: معوقات الدور العراقي الخارجي الفعال

بطبيعة الحال فإن أداء الدولة سواء كان في إدارة شؤونها الداخلية، أو حتى في تنظيم الشؤون الخارجية، والتفاعل مع البيئة المحيطة والمجتمع الدولي، يكون مرهوناً بالعديد من العوامل والمحددات التي تؤثر في أدائها، وتكون إما دافعاً للدولة ومحفزاً للإنجاز، أو معوقاً ومقيداً لسلوكها داخلياً وخارجياً. وبالنسبة للعراق فإن عملية إدارة مؤسسات الدولة والتفاعل بين السلطات الداخلية، تحتوي على العديد من المعوقات التي أثرت سلباً على الدولة، ومؤسساتها ومكانتها الدولية.

أولاً: الاقتصاد الريعي وعدم استثمار موارد الدولة:

تتميز دولة العراق حاله كحال جميع الدول الريعية بان النسبة الأعظم من واردات الدولة يكون مصدرها الرئيس (العائدات الخارجية)، ويعاني الاقتصاد العراقي من العديد من المشاكل سواء كانت هيكلية أم بنوية، والتي تؤدي الى صعوبة تحقيق مشروع تنموي حقيقي، ويكاد يكون

السبب الرئيس هو النمط الريعي للاقتصاد العراقي، كونه يعتمد على تصدير النفط بشكلٍ أساس، وتشكل واردات بيع النفط العراقي حوالي نسبة (٩٥%)، من ميزانية الدولة العراقية[١].

ومن المغالطات العلمية الكبيرة هي أن يصف بعض الباحثين والدارسّين، الدول العربية المصدرة للنفط بـ(الدول المنتجة)، كون الانتاج يختلف عن الاستخراج والتصدير. وعائدات النفط في حالة العراق تعد عائدات خارجية لا عائدات انتاجية، ويترتب على هذا النمط الاقتصادي وجود حكومات كبيرة، وتضخم هائل في الموازنات العامة للدولة، وقدرات مالية حكومية غير قائمة على جباية الضرائب، وحقوق الدولة المالية الأخرى، وبدلاً من القيام بعمليات تنموية وتطويرية تساهم بتطوير القطاع الاقتصادي في الدولة، وتحريره من تقلبات أسعار النفط عالمياً، تنتهج الحكومة سياسة توزيع الامتيازات والمشاريع والهبات، وتعمل على التخطيط لمشروعات قصيرة المدى تستفيد منها النخب السياسية الحاكمة، والجماعات الموالية لها والمرتبطة بها[٢].

ومن ناحية أخرى تتميز طبيعة الانفاق بهذا النمط الاقتصادي بعدم وجود جدية في الاصلاحات الاقتصادية، بسبب المكاسب التي تحصل عليها النخب السياسية الحاكمة وجماعات المصالح وبعض فئات المجتمع، إذ يتميز هذا النمط بخلق حالة من الاعتمادية بين النخب المستفيدة من العوائد الريعية، من أجل الإبقاء على الوضع الراهن. وبالتالي، نجد أن التركيز يكون على مشاريع البناء والتشييد قصيرة المدى، والتي تفيد بعض القطاعات من النخب ورجال الأعمال، واستثمار بعض واردات النفط على شكل استثمارات مالية خارجية لحساب البعض، ولذلك تعمل المكاسب الكبيرة للجماعات المسيطرة سواء كانت نخب سياسية أو جماعات مصالح، على تعميق الطبيعة الريعية للدولة، بسبب تعزيز التحالف الصريح أو الضمني بين النخب الحاكمة ورجال الأعمال، وفئات المجتمع المستفيدة، وبعض المؤسسات المالية العالمية[٣].

وتبعاً لذلك، لم يشهد الاقتصاد العراقي أي تنمية حقيقة، أو أية خطط فاعلة أو مبادرات فاعلة لتنمية هذا القطاع المهم، والذي يؤثر على هيبة ومكانة الدولة، وشرعيتها داخلياً وخارجياً؛ فعدم القدرة على الإيفاء بالمتطلبات الأساسية للشعب تؤدي إلى ضعف ثقة المجتمع بالدولة وتناقص

---

(١) علي عبد الهادي سالم،" نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٤، العدد ٩، السنة ٢٠١٢م، ص ٤٣.

(٢) صالح ياسر، " النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق"، ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، مكتب بغداد، تشرين الثاني ٢٠١٣، ص٦.

(٣) صالح ياسر، مصدر سبق ذكره، ص٧.

شرعية صناع القرار، وقلة الدعم الشعبي لجميع السياسات والمبادرات الحكومية، والتي تعد بدورها من أكثر المحددات تأثيراً على صناع القرار، ومن ناحية أخرى تبقى الدولة ضعيفة ومنكشفة للدول الأخرى، وتحت رحمة تقلبات أسعار النفط عالمياً، وكل ذلك يأتي على حساب دور الدولة ومكانتها في محيطها الخارجي، فالنقص في الموارد يعد من أهم العوامل ذات التأثير السلبي على قوة الدولة ومكانتها.

وبالتالي، فإن عدم وجود خطة تنموية حقيقة لتطوير الواقع الاقتصادي العراقي، تعد من أهم العوامل التي تبقي على الكثير من المشاكل والمعوقات أمام دور الدولة وسلوكها في محيطها الخارجي، كون القدرات الاقتصادية في عالم اليوم باتت تعتبر من أهم مقومات القوة بالنسبة لأي دولة، فلا يمكن تصور أي دولة قوية وذات مكانة وهي تعاني من ضائقة اقتصادية، أو نقصاً حاداً في الموارد الأولية، أو عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تبقى الدولة معتمدة على الخارج لتعويض النقص وسد الخلل في الواقع الاقتصادي، والذي يؤثر بدوره تأثيراً سلبياً في الواقع الأمني والمجتمعي وحتى الخدمي[٤].

وتعاني الحكومة العراقية من مشاكل اقتصادية متعددة، بعضها ناجم عن سوء إدارة موارد الدولة، والفساد المالي والإداري المتفشي في أغلب المؤسسات الحكومية –والذي يمثل أكثر الأعباء التي تواجه الحكومة العراقية–، فضلاً عن تكاليف الحرب على الإرهاب التي استنزفت طاقات الدولة سواء في تمويل العمليات العسكرية، او تعويض الفئات المتضررة من عمليات التحرير، والنازحين، والتي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط عالمياً، الأمر الذي أثر على قدرة الدولة في الوفاء بمتطلباتها المالية بشكلٍ كبير.

فقد باتت الحكومة غير قادرة على الوفاء بمستحقات الكادر الوظيفي، ونفقات الدولة الأساسية في بداية عام ٢٠٢٠، وأطلقت العديد من مشاريع القوانين حاولت من خلالها سد النقص في إيرادات الدولة على حساب بعض فئات المجتمع، الأمر الذي أثر بشكل كبير على مصداقية الدولة، ومكانتها تجاه شعبها.

(٤) سعد حقي توفيق،" مبادئ العلاقات الدولية"، بغداد، المكتبة القانونية، ط٥، ٢٠١٠، ص ١٤١.

ثانياً: تقاسم العوائد والسلطة في إدارة مؤسسات الدولة:

تميز النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بنمط تقاسم السلطة وإدارة مؤسسات الدولية وفقاً لمبدأ (تقاسم العوائد والسلطة بين الأحزاب الحاكمة)، الأمر الذي قاد بدوره الى مسألة تقسيم جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها بين الأحزاب السياسية الحاكمة، والتي استحوذت على السلطة، ومن ثم شاعت ظاهرة الموالاة والانتماءات الاثنية والدينية في عملية تولي المناصب، وأدى الأمر الى حالة من (الشلل السياسي)[٥].

والأمر الخطير في هذه المسألة أنها استنزفت طاقات الدولة، وأضعفت الأداء العام للطبقة البيروقراطية الرسمية للدولة، بعد ان حلت محلها الشخصيات والجماعات القريبة من الأحزاب الحاكمة وفقاً لمبدأ (المحاصصة) في إدارة مؤسسات الدولة، والذي يعد من أبرز العوامل التي أرهقت الدولة، وأدت إلى اضعاف الأداء الحكومي داخلياً وخارجياً[٦].

وأصبحت ظاهرة استخدام ورقة التعيينات والمناصب الحكومية، أداة أساسية لكسب الولاء، والشرعية، والحصول على الدعم الشعبي اللازم للبقاء في السلطة، وكل ذلك أدى إلى تزايد حدة الضعف، وهشاشة الدولة، والشلل السياسي التام، وشيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بسبب التشتت المتزايد والانقسام بين النخب السياسية الحاكمة، والذي تكمن خطورته الأساسية عند انتقاله الى الفئات المجتمعية التي تنتمي لها، كونها سوف تحدث أثراً سلبياً في النسيج المجتمعي بشكل عام. وبالتالي، تعد مسألة تقاسم السلطة والمحاصصة، من أهم العوامل التي عمقت مسببات الضعف والفساد السياسي والإداري في مؤسسات الدولة، وأدت إلى إضعاف وهشاشة الجهاز التنفيذي بكافة مؤسساته بشكل عام، وبات الوزراء والمسؤولين رفيعي المستوى، يخضعون للأحزاب والكتل السياسية التي اوصلتهم للمنصب، ويمتثلون لأوامر زعمائها، لا إلى رئيس الحكومة، وهو ما تسبب في ارباك الأداء الحكومي في أكثر من مناسبة بسبب فقدان الإجماع بين رؤساء الكتل والأحزاب السياسية تجاه بعض القضايا، والذي يؤدي إلى اعاقة

---

(٥) مجموعة البنك الدولي، "النهوض من واقع الهشاشة"، مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي، ٢٠٢٠، ص ٤. شوهد بتاريخ: ٢٠٢١/٥/٢٤. متاح على الرابط التالي:
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34416/211637ovAR.pdf?sequence=7

(٦) اركان ابراهيم عدوان، "مكانة العراق الاقليمية في ظل الصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث، ٢٠١٩، ص ٤٩٨.

وتأخير عمل الجهاز التنفيذي. وخطورة هذا الأمر تتعلق بكونه أصبح بمثابة ذريعة للسلطات الحاكمة للتخلص من تحمل مسئولية الاخفاق في أداء واجباتها، بحجة عدم التوافق بين الأحزاب والكتل السياسية الحاكمة، وكل ذلك يأتي بالنتيجة على حساب مكانة الدولة ودورها وسياساتها الداخلية والخارجية[٧].

وتعد مسألة تعيين السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين من أكثر أوجه الخلل في تمكين الدولة من أداء دورها الخارجي، فوزارة الخارجية كما هو معلوم تمثل الجهة المسئولة بشكل رئيس عن تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، وهي بالأساس من أهم مصادر جمع المعلومات والتي يتمكن من خلالها صانع القرار من اتخاذ القرار المناسب في إدارة تفاعلات الدولة الخارجية؛ فهي تساهم في اعداد وصنع وتنفيذ قرار السياسة الخارجية بشكل مباشر. والمشكلة في هذه النقطة ان عملية تعين السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين رفعي المستوى، خضعت هي الأخرى لمبدأ المحاصصة والتقاسم بين النخب السياسية الحاكمة، فالمفروض ان يتم تعيين السفير من ضمن الكادر الوظيفي في وزارة الخارجية، بعد أن يكون قد تدرج في السلم الوظيفي، وبالتالي يكون قد استحق درجة السفير بشكل سليم، ومن ثم سيكون بطبيعة الحال ملمّاً بأغلب خفايا وأسرار العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بشكل عملي وعلمي، وسيتمكن في نهاية المطاف من شغل منصبه وإتمام المهام المكلف بها بشكل محترف، ينعكس بشكل مباشر على سمعة ومكانة الدولة في محيطها الخارجي. ولكن مسألة تعيين هذه الفئة المهمة أصبحت على شكل مناصفة بين وزارة الخارجية، وبين الأحزاب السياسية المتنفذة، بنسبة ٥٠% لكل منهما[٨]، إن لم تكن النسبة أغلبها من حصة الأحزاب. وتمثل هذه المسألة من أكثر المسائل إعاقة لتمكين الدولة من إعداد وتنفيذ سياسة خارجية فاعلة، وبالتالي، تكون النتيجة على حساب سمعة ومكانة الدولة الخارجية.

---

(٧) اركان ابراهيم عدوان، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق"، شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان/ الأردن، العدد ١١، يناير ٢٠١٦، ص ٧٠.

(٨) "بعد خضوع مناصبهم للمحاصصة.. الكاظمي يرشح ٣ مقربين منه كـ(سفراء)"، العالم الجديد، بغداد، الخميس ٢٠ ايار ٢٠٢١. شوهد بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٨. متاح على الرابط الالكتروني التالي:

https://al-aalem.com/news/62159

ثالثاً: تعدد جهات القرار والتحديات الأمنية:

تمثل مسألة عدم وجود سلطة مركزية قوية وقادرة على فرض رؤية الجهة المسئولة عن قراراتها، من أجل الحكم عليها ومحاسبتها، من العوامل المهمة أيضاً التي أثرت على مكانة الدولة؛ بمعنى لا توجد وحدة ومركزية في اتخاذ القرار، الأمر الذي ينعكس بالتالي على هيبة ومكانة الدولة داخلياً وخارجياً.

فقد بات الانقسام السياسي، والمحاصصة في الادارة وفي تشريع واتخاذ القرارات المهمة من أكثر المسائل التي تؤثر على الأداء الحكومي، وتعد بمثابة ذريعة لتبرير الأخطاء الإدارية الخطيرة بحجة عدم وجود أغلبية أو عدم وجود اتفاق حولها، الأمر الذي يؤثر في نهاية المطاف على الأداء الحكومي بشكل كبير، وعلى عملية تقييمه من قبل الباحثين والمختصين. ولذلك فإن تعدد جهات اتخاذ وتنفيذ القرار في العراق، سواء كان على الصعيد الأمني أو الاقتصادي أو الصحي أو غيرها من قطاعات إدارة الدولة المتعددة، تعد من المشاكل الرئيسة التي تواجه السلطة التنفيذية في العراق.

وبالتالي، تعاني الدول من مشكلة مهمة تؤثر في الأداء الحكومي وفي مكانة الدولة داخلياً وبطبيعة الحال في محيطها الخارجي، نتيجة أزمة السلطة في العراق، أو ما يعرف بـ(السلطات البديلة)، والتي برزت بشكل واضح بعد عمليات تحرير العراق من الإرهاب وغيره، وتتشكل هذه السلطات بشكل أساس من جماعات فاعلة من دون الدولة وتنشط وتتنافس مع الدول من أجل الحصول على السلطة والموارد[٩].

اذ تواجه الحكومة تحديات كثيرة أهمها ما يتعلق بحصر السلاح بيد الدولة والسيطرة على جميع القوات الأمنية، فقد أدى احتلال أجزاء واسعة من العراق من قبل تنظيم (داعش) الارهابي، وعمليات التحرير، إلى وجود بعض الفصائل المسلحة التي تتحدى السلطات الحكومية ولا تمتثل لها بشكل مطلق، ولا تتفق مع رؤيتها وتوجهاتها وسياستها الخارجية تجاه بعض الأطراف والقضايا الدولية. هذا فضلاً عن امتلاك اقيم كردستان العراق لقوات عسكرية وأمنية تابعة لسلطة الإقليم، ولا تخضع للسطلة المركزية في بغداد بالرغم من المرجعية المالية والدستورية لها، والتي

(٩) رانج علاء الدين، "الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق"، دراسة تحليلة صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم ٢٤، أكتوبر ٢٠١٨، ص ١٦.

تحتم عليها الخضوع لسلطة الحكومة المركزية في بغداد. وعليه، فإن وجود فصائل وقوات عسكرية نظامية ولها سلطات وادوار سياسية غير خاضعة للحكومة، تعد من التحديات الكبيرة والخطيرة التي تؤثر على دور وسلطة ومكانة الدولة العراقية، والأداء الحكومي العراقي داخلياً وخارجياً[١٠].

ومن ناحية أخرى تؤثر مسألة تعدد وحدات ومراكز القرار في العراق، بسبب التطبيق الخاطئ لمفهوم الفيدرالية في العراق، وتضارب المصالح بين المركز والاقليم، الى حرمان الدولة من امكانية استيفاء العديد من المستحقات المالية عبر الاستفادة من واردات النقل والضرائب الجمركية في المناطق الحدودية، وتعظيم الموارد غير الريعية للدولة. إذ ينظر للفيدرالية في العراق على انها عبارة عن: "لعبة صفرية فالمكسب الذي يناله مستوى معين من الحكومة يمثل خسارة لمستوى أخر، وأيضاً ينظر الى تقاسم الايرادات الريعية على أنه الهدف الرئيس أو الوحيد للفيدرالية المالية"[١١]، الأمر الذي يؤدي الى استمرار وتيرة الخلافات بين المركز والاقليم، ويؤدي الى تزايد الاعباء المالية على الدولة ويعرقل بدوره امكانية وجود فرص لتعظيم الموارد غير الريعية في الاقتصاد العراقي.

وكذلك تؤثر مسألة عدم وجود سطلة مركزية وقوية موحدة ،حتى على السلوك الخارجي للدولة، فبسبب عدم وجود (فلسفة واضحة) ومستقرة تمثل توجهات ومصالح الدولة العراقية بشكل دقيق، نجد العديد من التناقضات في التوجهات العامة للنخب السياسية الحاكمة، والتي انعكست على تحديد أولويات الدولة في محيطها الخارجي، وأثرت بشكل كبير على رشادة واستقلالية السلوك الخارجي العراقي، وجعلته قائماً على رؤية ومصالح صناع القرار في الحكومات المتعاقبة، الأمر الذي جاء بتبعات سلبية خطيرة على السياسة الخارجية العراقية، وجعلها متذبذبة في مواقفها، وتوجهاتها تجاه الأطراف والقضايا الدولية والإقليمية[١٢].

فعلى سبيل المثال، كم من زيارة خارجية قامت بها وفود برلمانية ووزارية بصفة رسمية، وهي ليست من ضمن اختصاصاتها، إنما من اختصاص وزارة الخارجية بشكل رئيس، الأمر الذي

---

(١٠) عادل عبد الحمزة ثجيل، "السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص"، دراسة تحليلية، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، مكتب عمان، تموز ٢٠٢٠، ص ص ١٠-١١.
(١١) مجموعة البنك الدولي، "النهوض من واقع الهشاشة"، مصدر سبق ذكره، ص ٧.
(١٢) اركان ابراهيم عدوان، "مكانة العراق الاقليمية..."، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٢.

يأتي بتبعات سياسية واقتصادية على كاهل الدولة، تتمثل بمصاريف اقامة وسفر الوفود، وأيضاً يؤثر على أداء الدولة الخارجي، لأن أغلب هذه الزيارات لا داعي لها، ولم تحقق منجزاً سياسياً او غير سياسي بالنسبة للدولة، سوى استراحة قصيرة لأعضاء الوفود.

رابعاً: العلاقة بين المركز وإقليم كردستان:

تعد مسألة عدم ضبط العلاقة وتنظيمها بين السلطات السياسية والأمنية للحكومة المركزية في بغداد، وبين السلطات في اقليم كردستان من المعوقات المهمة التي أثرت، وتؤثر، على الدولة في مختلف الميادين الاقتصادية والأمنية وحتى المجتمعية. إذ أدى تنازع الصلاحيات بين الاقليم والمركز، وعدم التوصل إلى حلول لإدارة بعض الملفات المهمة بين الطرفين بشكل توافقي، بسبب الصلاحيات الممنوحة للأقاليم في بعض مواد الدستور العراقي، واستغلالها من قبل سلطات الاقليم لتدعيم موقفهم تجاه الحكومة المركزية، الى تزايد حدة الخلافات بين الطرفين والتي أدت إلى إحداث العديد من التبعات الاقتصادية والامنية والسياسية على العراق، وبات عمل مؤسسات الدولة الرئيسة قائماً على سياسة (عقد الصفقات)، والتي أصبحت بمثابة سياق عمل متبع في عملية صنع واتخاذ القرار في عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية[١٣].

وللخلافات بين المركز والاقليم تبعات عديدة على الدولة العراقية في أكثر من مجال، يمكن ذكر أهمها، بالآتي[١٤]:

١- أدت الخلافات المستمرة بين الطرفين إلى إعطاء الضوء الأخضر لكل من تركيا وإيران، وقيامهما بتنفيذ عمليات عسكرية داخل حدود الإقليم، بسبب الخلاف والانقسام بن القوى الكردية، وغياب سلطة الحكومة المركزية في كردستان، وانشغالها بالعديد من الملفات المعقدة.

---

(١٣) شيماء معروف فرحان، "اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان"، مجلة المستنصرية للدراسات العربة والدولية، العدد ٦٤، سنة ٢٠١٨، ص٥١.

(١٤) "الخلافات بين بغداد وأربيل: التبعات الاقتصادية والسياسية والانتخابات المبكرة"، مركز الإمارات للسياسات ، ١٨ أغسطس ٢٠٢٠. شوهد بتاريخ: ٢٠٢١/٦/٨. متاح على الرابط التالي:
https://epc.ae/ar/topic/differences-between-baghdad-and-erbil-economic-and-political-consequences-and-early-elections

٢- يؤثر استمرار الخلاف بين الطرفين على اهتمام بالقضايا المركزية المهمة التي تؤثر في عمل السلطات الحكومية العراقية وتستنزف الطاقات والموارد في خلافات جانبية لا داعي لها من الأساس.

٣- والأهم في هذه النقطة، أن تنامي الخلاف بين المركز والاقليم يؤثر بشكل سلبي على وحدةَ القرار العراقي في استحقاقات خارجية مهمة، مرتبطة بمستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة والاتفاق على موضوع القواعد العسكرية الأمريكية على الارضي العراقية، فضلاً عن تأثير الخلاف على رؤية الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى للعراق، وحالة التوافق العراقي الداخلي، التي تؤثر على سمعة ومكانة الدولة في تفاعلاتها الخارجية.

٤- وأيضاً يؤدي الخلاف وعدم التوافق بين الطرفين الى تزايد حدة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق، والتي تتطلب إيجاد حلول مركزية من أجل السيطرة على موارد الدولة وإدارة كافة قطاعاتها المالية وفق سياسة موحدة تصب في تقوية الاقتصاد العراقي، وتأتي بالنفع للمواطن.

خامساً: الضغوطات الخارجية:

عانت الدولة العراقية وبالأخص بعد عام ٢٠١١، من تزايد حدة التدخلات الخارجية بالشأن الداخلي العراقي، الأمر الذي أثر على عملية إدارة الدولة وصناعة القرار السياسي في العراق، وقد ساعد على ذلك عدم اهتمام القائمين على السلطة في العراق على القيام بعملية تحديد مصلحة الدولة العليا، وهويتها[١٥].

وأيضاً تتميز التفاعلات العراقية الخارجية بعدم التوازن في العلاقات العراقية الإقليمية والدولية، فبالرغم من امتلاك العراق لشبكة ممتازة من التحالفات الخارجية، والتفاعلات الدولية الإيجابية مع محيطه الخارجي، إلا أنه لم يتم استثمار أي من علاقاته الخارجية للحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو غيرها، أو حتى الحصول على معاملات تفضيلية بالنسبة لمكانة مواطنيه في الدول الأخرى، فلا زال جواز السفر العراقي في أدنى السلم بالنسبة لترتيب جوازات

(١٥) صلاح جاسم صالح، "استراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد بايدن"، سلسلة اصدارات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢١، ص ٨.

سفر الدول الأخرى من حيث حرية التنقل، والامتيازات الممنوحة للمواطنين. وتمثل الضغوط الخارجية من اهم معوقات الدور الخارجي الفعال، كون إضعاف العراق، وابقائه في وضعه الحالي، يمثل هدفاً ومصلحةً أساسية لجميع الأطراف الخارجية العربية والإقليمية والدولية، من اجل تحقيق مصالحها[١٦].

فالولايات المتحدة الأمريكية من مصلحتها الابقاء على دولة ضعيفة ومحاطة بالعديد من التحديات الأمنية والاقتصادية، وبالتالي، يكون العراق من جانبه مجبراً على القبول بتواجد قواتها والابقاء على التحالف مع الجانب الأمريكي من أجل حماية الدولة من كافة الأخطار والتهديدات. وفيما يخص إيران فإن بقاء العراق ضعيف أمنياً واقتصادياً، يمثل مصلحة عليا تحقق من ورائها العديد من المزايا، أهمها الاستفادة من الإقليم الجغرافي العراقي لمواجهة الضغوطات الأمريكية والغربية عليها، واعتبار العراق ساحة لتصفية الحسابات مع الخصوم، ومتنفساً اقتصادياً مهماً، يخفف جزئياً من أعباء الحصار الاقتصادي والسياسي المفروض عليها منذ سنوات، وبدوره لا يمكن أن يستغني العراق عن دولة إيران بوصفها قوة اقليمية مهمة، تمتلك القدرة على التأثير في العديد من الملفات والقضايا الاقليمية التي تمس الأمن القومي العراقي بشكل مباشر، فضلاً عن حجم التبادل الاقتصادي بين البلدين والذي يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للسوق العراقي لا يمكن الاستغناء عنه وتعويضه بسهولة.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فبحكم الإرث التاريخي السلبي في التفاعلات العراقية الخليجية، ونظرة الخوف وعدم الثقة التي ميزت العراق في المدرك الاستراتيجي لهذه الدول، فإنها هي الأخرى تخشى من ان يستعيد العراق عافيته، ودوره الاقليمي، ومن ثم انكشاف هذه الدول والتي تعد دول (مجهرية أو قزمية)، من حيث المساحة والسكان وفقاً للتقسيمات العلمية الحديثة للدول –باستثناء المملكة العربية السعودية–، مقارنة بدولتي العراق وإيران، ومن ثم فهي تفضل بقاء العراق ضعيفاً وأرضاً خصبة لتسويق الأفكار والنشاطات الإرهابية، والتخلص من مشاكل الجماعات ذات الفكر المتشدد داخل أراضيها. والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لكل من سوريا والأردن التي تستفاد اقتصادياً من الأوضاع في العراق، كونها تمثل منفذه الرئيس للاستيراد والتصدير عبر ميناء (العقّبة) الأردني، وسوريا التي تصدت سابقاً للتهديدات الأمريكية بعد

(١٦) اركان ابراهيم عدوان،" مكانة العراق الاقليمية.."، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠١.

احتلال العراق عام ٢٠٠٣، من خلال تصدير مختلف أشكال الارهاب وأعمال العنف التي استزفت طاقات البلد في سبيل حماية أمنها وتحقيق مصالحها. ومن ثم فإن الباحث يرى بأن بقاء العراق ضعيفاً ومفككاً يمثل مصلحة عليا، واستراتيجية مهمة، للقوى الدولية المهيمنة، ولكافة الدول الاقليمية المحيطة.

سادساً: غياب توجهات عامة وثابتة ومستقرة لسلوك الدولة الخارجي:

من خلال ملاحظة السلوك الخارجي العراقي، يمكن القول بأنه لا توجد أهداف معلنة وثابتة ومستقرة ومتفق عليها، بوصفها تمثل التوجهات العامة للسياسة الخارجية للدولة، بحيث تكون بمثابة خطة عمل تسير عليها الحكومات المتعاقبة في إدارة شئون الدولة في محيطها الخارجي، الأمر الذي بدوره يقلل من تأثير التغير في صناع القرار وتوجهاتهم على السياسة الخارجية للدولة، ويعلّي من مصلحة الدولة على حساب مصلحة شخص صانع القرار[١٧].

وتبعاً لذلك، تبقى السياسة الخارجية العراقية مرهونة بتصورات وتوجهات صناع القرار في الحكومات المتعاقبة، والكتل والأحزاب السياسية المسيطرة، ومن ثم نرى بأن بوصلة التوجهات الخارجية العراقية ليست ثابتة بشكل مطلق، انما تتحرك وفقاً للأهواء الشخصية. والمشكلة هي ليست بعدم الثبات، فالمرونة تمثل أهم مميزات السياسة الخارجية الرشيدة، إنما المشكلة تكمن في أن عدم الثبات في الحالة العراقية يقوم وفقاً للأهواء والآراء والعقائد الشخصية لصانع القرار، أو الدائرة الضيقة القريبة منه أحياناً، والتي قد لا يكون فيها من هو ملّم ولديه خبرة معقولة في ميدان السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية، الأمر الذي ينسحب على عدم إمكانية انتاج سياسة خارجية فاعلة، وكله يكون في النهاية على حساب مكانة الدولة ودورها الاقليمي.

(١٧) محمد الحاج محمود،" السياسة الخارجية العراقية"، دراسات سياسية واستراتيجية، العدد ٣٧، كانون أول ٢٠١٨، ص١٩.

المبحث الثاني: الآليات الفاعلة لتدعيم مكانة الدولة الإقليمية

بعد أن تم تشخيص أهم العوامل التي أثرت على نشاط الدولة وسلوكها الخارجي ومكانتها الاقليمية في المبحث الأول، سيتم طرح بعض النقاط التي تعد وفقاً لرؤية الباحث، من الآليات المناسبة لتعزيز مكانة الدولة خارجياً وداخلياً بطبيعة الحال؛ فلا يمكن أن نجزم بأن ما نقترحه ممكن أن يكون الأفضل، ولكن ممكن أن يقود الى معالجة بعض نقاط الخلل في إدارة موارد الدولة ومؤسساتها، ومن ثم يأتي بنتائج إيجابية للنهوض بواقع السياسة الخارجية العراقية ومكانة الدولة الاقليمية. لأن العراق يمتلك العديد من نقاط القوة والتي إذا ما أحسن استثمارها بالشكل الأمثل، فإنها كفيلة بنقل العراق إلى مصاف الدول المتقدمة والمؤثرة.

أولاً: إعادة تعريف المصلحة الوطنية العراقية:

تنبع أغلب المشاكل والأزمات التي تعاني منها الدولة العراقية، من عدم وجود أو غياب مفهوم المصلحة الوطنية العليا في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بسبب التشتت والانقسام بين النخب السياسية الحاكمة، وعدم وجود قدر معين من الاتفاق على توجهات وتصورات عامة ممكن أن تمثل مصلحة الدولة العليا، فلم يعمل صناع القرار في العراق على تحديد هوية الدولة وأولوياتها ومصالحها[١٨]. وبالتالي، يحتاج العراق إلى إعادة تحديد المصلحة العراقية العليا وإعادة تصورها وفقاً للواقع العراقي الحالي. وفي هذا الإطار يجب إعادة الروابط والثقة بين الدولة والشعب، ويمكن الاستفادة في هذا المجال من بعض الجهات غير الحكومية الفاعلة، والتي تساعد في تنشيط المجتمع وإعادة ثقته بالدولة والنظام السياسي الحاكم[١٩].

فعدم وجود مصلحة جامعة وموحدة للمجتمع والدولة يعد من أهم مسببات سياسة التقاسم والمحاصصة وعدم التوافق بين النخب السياسية التي تعد جزءاً من المجتمع. وبالتالي فإن المدخل الأساس للقضاء على ظاهرة تقاسم المنافع والمحاصصة، هو تحديد مصلحة وطنية عليا تكون بمثابة إطار جامع لكافة فئات الشعب من الحاكم إلى المحكوم.

([١٨]) صلاح جاسم صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٨.
([١٩]) رانج علاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص١.

ثانياً: معالجة ظاهرة التقاسم والمحاصصة في إدارة مؤسسات الدولة:

لقد أدت هذه الظاهرة الى تحول عملية إدارة مؤسسات الدولة إلى طريق لتقاسم المنافع دون ضبط الأدوار، الأمر الذي جاء بتبعات سلبية خطيرة على الدولة في مختلف قطاعاتها، وبالتالي فإن العيب يكمن في التطبيق وطريقة أداء النخب السياسية الحاكمة، وإلا فالمحاصصة بمعنى المشاركة وتقاسم المسئولية عن طريق إشراك جميع مكونات الشعب في عملية صنع القرار، وتحمل المسئولية ليست عيباً في الادارة، عندما تقوم على أساس اعلاء المصلحة العامة، وتحقيق الفائدة القصوى للشعب، انما تكون عيباً عندما تصبح طريقة للتفرقة والتقسيم من اجل تعظيم المكاسب الخاصة على حساب مصلحة المجموع، ومع الأسف انسحب نمط ادارة السلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إلى حالة التقاسم القائم على أساس التفرقة من أجل تعظيم الموارد الخاصة، لا على أساس العمل الجماعي والتشارك في الإدارة وعدم التسلط والاستبداد[٢٠].

وخطورة هذه الحالة، بأنها أصبحت أسلوب عمل روتيني، وبمعنى آخر أصبحت بمثابة تزكية أو مؤهل لتولي المنصب السياسي والإداري من قبل بعض محدودي الكفاءة، بسبب أن هذا المنصب أو ذاك قد أصبح حكراً لهذه الفئة أو تلك، ومن ثم فإن وجود (شخص ما) يمتلك من المؤهلات ما يمكّنه من تحسين الأداء الحكومي، وإدارة شئون الدولة بشكل ممتاز، قد لا يؤهله للحصول على وظيفة عادية في تخصصه من الأساس، كونه لا ينتمي إلى المكون صاحب الحق في منصب معين. بمعنى آخر إن نظام المحاصصة والتقاسم في إدارة مؤسسات الدولة، أثر على جودة الإدارة والأداء، كونه قد يفرض أشخاص محدودي الكفاءة على مؤسسات مهمة، بسبب أنها من حصة المكون الذي ينتمون إليه[٢١].

وبالتالي، إذا ما أريد للعراق أن ينهض ويرتقي إلى المكانة الدولية التي يستحقها، والتي طالما كان يشغلها في حقب تاريخية مختلفة، فإن نقطة الانطلاق يجب أن تبدأ من خلال ترك مبدأ (تقاسم المنافع) في إدارة مؤسسات الدولة، والعمل على شغل المناصب الحكومية والإدارية على أساس الكفاءة، والتدرج الوظيفي في جميع المؤسسات، حتى تستطيع الحكومة انتهاج سياسات

---

(٢٠) مجموعة البنك الدولي، "النهوض من واقع الهشاشة"، مصدر سبق ذكره، ص٤.
(٢١) أركان ابراهيم عدوان، " ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق"، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.

عقلانية وواقعية، تواءم بين الأهداف العامة للدولة، وبين مقومات قوتها الفعلية، ومن ثم تحقيق المكانة التي تستحقها الدولة وفقا لمؤهلاتها.

ثالثاً: إصلاح المنظومة الاقتصادية:

تعد مسألة طرح خطط تنموية حقيقة وناجحة، من أهم المتطلبات للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي، والذي يعتبر من أهم العوامل التي أسهمت في اضعاف الإداء الحكومي داخلياً وخارجياً كما أشرنا في المبحث السابق. وما يحتاجه العراق في هذه المرحلة هو التركيز على زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي للدولة، من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي، من خلال التركيز على القطاعين الزراعي والصناعي، ودعم القطاعات الانتاجية المختلفة لتقليل الاعتماد على الاستيراد من أجل تلبية الحاجات المجتمعية، وهذا يحتاج بدوره إلى توفير بعض الحوافز التشجيعية للقطاع الخاص المحلي والاجنبي، مع مساهمة الدولة في دعم بعض المشروعات في بداية الأمر ومن ثم الانسحاب الهادئ لكي توفر الأمن والدعم بالنسبة لهذه القطاعات وتأتي بنتائج إيجابية لصالح الاقتصاد العراقي[٢٢].

وبالتالي، يحتاج صانع القرار العراقي الى ضرورة العمل من أجل النهوض بواقع الدولة الاقتصادي وتحرير البلد من حالة عدم الاستقرار الناتجة عن المشاكل الاقتصادية بسبب تقلبات اسعار النفط العالمية، وتطور الازمات والصراعات الاقليمية والدولية، والاعتماد على الخارج لسد النقص في حاجات الدولة المختلفة بشكل كبير. ويمتلك العراق بعض الفرص الجيدة في هذا المجال، لعل من أهمها[٢٣]:

١- تنشيط عملية تصدير القدرات المتنوعة الكامنة التي يمتلكها العراق، إذ توجد العديد من السلع التي لو تم استغلالها بشكل جيد ممكن ان تساعد على انعاش الاقتصاد العراقي وتعزيز مرونته وتحريره من الاعتماد على واردات النفط بشكل أساس.
٢- إصلاح المؤسسات والتشريعات التجارية، وقوانين ترخيص الاستيراد والتعريفات الجمركية.

([٢٢]) مليحة جبار عبد، "جديلة الدور الاقتصادي للدولة وإشكالية التنمية الاقتصادية في العراق"، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد- قسم الاحصاء، ٢٠١٩، ص ١٣٩.
([٢٣]) مجموعة البنك الدولي، "النهوض من واقع الهشاشة"، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

٣- استثمار الموقع الجغرافي الذي يتمتع به العراق، إذ يمكنه أن يكون مركزاً إقليمياً للخدمات اللوجستية، بمعنى يصبح مركزاً إقليمياً للنقل والتبادل التجاري الدولي.

٤- تنشيط القطاع الزراعي والاستفادة من الخبرات التاريخية المتوارثة والتقنيات الحديثة في هذا المجال، من أجل توفير فرص العمل وتوفير أمكانيات إضافية للاقتصاد العراقي.

وتبعاً لذلك، تنعكس آلية تعزيز الوضع الاقتصادي للدولة بشكل كبير على وضعها ومكانتها الدولية، فالبلد الذي يحقق قدراً معقولاً من الاكتفاء الذاتي يصبح محصناً تجاه التدخلات والضغوط الخارجية، وأقل تبعيةً للخارج، ومن ثم فإنه يمكن أن يسلك في تفاعلاته الخارجية أي سلوك يحقق مصالح الدولة، بدون أية حساسيات أو قيود خارجية ممكن أن تفرضها عليه الحاجة الاقتصادية لهذا البلد أو ذاك، فالمساعدات الخارجية تجبر الطرف المتلقي على الخضوع للطرف المانح والتدخل بشئونه الداخلية بمختلف الصور.

ومن ناحية أخرى، تمثل عملية استغلال الموقع الجغرافي المهم، وتحويل العراق الى قناة نقل برية أو جسر يربط بين أهم الرقع الجغرافية في منطقة الشرق الأوسط (دول مجلس التعاون الخليجي، وتركيا ومنها إلى أوربا)، مسألة مهمة تجعل من العراق بلداً محورياً ومركزاً مهماً يجبر جميع هذه الدول على احترام سيادته ومكانته الاقليمية، بسبب المكاسب المتحققة من هذا الموقع. وأيضاً سيأتي للعراق بمكاسب اقتصادية وأمنية مهمة عن طريق الاستفادة من واردات النقل بالعبور، وتبادل السلع وتشغيل المناطق والقرى التي تجري فيها عمليات التبادل التجاري، وبث الروح في بعض المناطق الصحراوية البعيدة عن مراكز المدن والتي تمثل تهديداً أمنياً للدولة، وجعلها مناطق تجارية وتزيد من فرص العمل فيها، وكل ذلك يأتي بتعبات إيجابية ومكاسب مهمة لمختلف قطاعات ومؤسسات الدولة.

رابعاً: ضرورة العمل على إيجاد توازن في تفاعلات الدولة الخارجية:

تعد مسألة مراعاة مصلحة الدولة العليا وأولوياتها في تفاعلاتها الدولية والاقليمية، وبالأخص مع الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية، بما ينسجم وهذه المصالح، من المسائل المهمة والتي تعد ضرورية لإصلاح الخلل في الأداء العراقي الخارجي، كونها تلعب دوراً مهماً في تنظيم الحقوق والواجبات والأدوار لكل دولة في علاقاتها مع غيرها.

وعليه، يجب على صانع القرار أن يركز على ضرورة العمل على تنظيم العلاقات مع الخارج، وتحقيق التوازن في ذلك، وتعد مسألة إدارة الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة من أهم المداخل لذلك، وقد عقد العراق أولى الجلسات مع الولايات المتحدة في ١١حزيران ٢٠٢٠، من أجل العمل على إيجاد أرضية مشتركة لشكل العلاقات بين البلدين وتنظيمها بما يحترم مصلحة وسيادة العراق، وقد وعدت الولايات المتحدة بدعم العراق وعمل الحكومة العراقية[٢٤]، وهو ما من شأنه في حال تم إدارة الحوار بشكل جيد أن يعمل على خلق حالة من التوازن في العلاقات مع الولايات المتحدة، والحصول على مكاسب عينية وواقعية من خلال المميزات الممنوحة لها في العراق.

فبالرغم من وجود قواعد عسكرية ودور وتأثير في القرار السياسي العراقي، إلا أن العراق لم يستفد شيئاً من هذه العلاقات سوى بعض الدعم في الميدان الأمني، فلم يحصل القطاع الاقتصادي على فوائد تذكر، ولم يحصل المواطن العراقي على معاملة تفضيلية، ولا تزال إجراءات الحصول على تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأمريكية شديدة الصعوبة، حالها كحال جميع الدول المتعادية معها. وبالتالي، فإن تصحيح نمط العلاقات مع الجانب الأمريكي يمثل ضرورة ملحّة من أجل تعديل مكانة العراق الخارجية، كونه يعد مدخلاً مهماً لتصحيح الخلل في ميزان التفاعل مع باقي القوى الاقليمية والدولية، وأهمها إيران، كون العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية تمثل المفتاح الأساس الذي ينظم العلاقات العراقية الإيرانية.

ومن ثم فإن عملية إعادة التوازن لعلاقات الدولة الخارجية بشكل أكثر استقلالية، وبما يعظم من مصالح العراق وأهدافه، تعد من أهم المداخل لاستعادة المكانة الدولية والدور الاقليمي العراقي المفقود.

ومن جهة أخرى، يجب على صانع القرار العمل على القيام باختراقات مهمة ومؤثرة في كافة الأزمات الإقليمية والدولية وبالأخص العربية منها، والتي تؤثر في الأمن القومي العراقي، والاستفادة من حالة التنافس والصراعات الدولية في المنطقة، عبر الحصول على مكاسب من جميع الأطراف المتنافسة، وإعلاء مصلحة العراق.

([٢٤]) عادل عبد الحمزة ثجيل، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

خامساً: الاستفادة من التجارب التنموية للدول الأخرى:

تعد مسألة التأثير والتأثر بين الدول من المسائل الطبيعية في العلاقات الدولية، فظاهرة محاكاة التجارب الناجحة من المسائل المهمة التي يجب الاستفادة منها لتطوير آلية إدارة مؤسسات الدولة، من خلال استنساخ بعض الخطط التنموية الفاعلة التي أسهمت في تحول بعض البلدان الشبيهة بالحالة العراقية أو القريبة منها، سواء من حيث توفر الموارد الأساسية، أو معدل دخل الفرد، وطبيعة المناخ وكافة الظروف المختلفة، ومحاولة تطبيقها مع مراعاة بعض الاختلافات الطبيعية، فلا يمكن بطبيعة الحالة وجود حالة من التطابق التام بين مجموعة من الدول.

وبالتالي، يجب أخذ ما يلائم الحالة العراقية من تجارب وسياسات ناجحة، وتطبيقها على أرض الواقع من أجل تحقيق نهضة تنموية حقيقية، تنعكس بشكل أو بأخر على أداء الدولة وسلوكها الخارجي ومكانتها الاقليمية والدولية بشكل عام، من خلال الاستفادة من الأحداث والتجارب التي شهدتها بعض الدول من أجل النهوض بواقع البلد، وتلافي الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على أداء الدولة في مختلف القطاعات، إذ يمتلك العراق العديد من المقومات والعوامل التي يتميز بها عن غيره من الدول والتي تؤهله لتحقيق تجربة تنموية رائدة[٢٥].

سادساً: الحرص على ابعاد وزارة الخارجية عن عملية التقاسم والتخادم المصلحي:

يجب أن يتم إبعاد وزارة الخارجية قدر المستطاع عن مسألة تقاسم المصالح والمناصب بين الكتل والأحزاب السياسية الكبيرة، من أجل إيلاء المسئولية للمستحقين واعطاء الفرصة للكفاءات والخبرات المهنية للعمل في هذه الوزارة الحساسة، كونها تمثل الواجهة التي تبرز دور ومكانة الدولة في محيطها الخارجي. والابتعاد عن مسألة اخضاع تعيين السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين رفيعي المستوى للمحاصصة والتقاسم بين الأحزاب والكتل السياسية الكبيرة، كونها أصبحت من الظواهر الراسخة في عمل وزارة الخارجية العراقية، حالها كحال باقي الوزارات[٢٦].

([٢٥]) مهدي سهر الجبوري، مناضل عباس الجواري، " تجربة جنوب شرق آسيا ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد الرابع علمي، كانون الثاني ٢٠٠٦، ص ١٠٢.

([٢٦]) "بعد خضوع مناصبهم للمحاصصة.. الكاظمي يرشح ٣ مقربين منه كـ(سفراء)"، مصدر سبق ذكره.

مع ضرورة الاستفادة من الخبرات العلمية والأكاديمية في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والعلوم السياسية بشكل عام، الموجودة لدى العديد من النخب العلمية والأكاديمية في الجامعات والمراكز البحثية الحكومية وغير الحكومية، التي تقدم دراسات وورش عمل وندوات علمية قيمة في ميدان السياسة الخارجية وعملية صنع القرار، الى جانب الخبرات العملية للممارسين في ميدان صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة وصياغة توجهاتها بشكل عام، لكي تتكامل الخبرات العلمية والعملية في سبيل الخروج بسياسات عقلانية وواقعية تراعي حاجات الدولة ومصالحها العليا المهمة، والامكانيات اللازمة لتحقيقها، الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج سياسة خارجية فاعلة تلبي الطموحات الوطنية وتراعي الامكانيات المتاحة.

الخاتمة:

يتمتع العراق بالعديد من المقومات المادية والمعنوية التي مكنته تاريخياً من تبوء مكانة الدولة الفاعلة اقليمياً ودولياً، إذ مثل الحضور العراقي في جميع الأزمات والقضايا العربية والدولية والمنظمات الدولية والإقليمية حضوراً أساسياً، ولعب دوراً في إحلال حالة من توازن القوى الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط بوصفه أحد أبرز الدول العربية الفاعلة لفترات طويلة.

وبالرغم من تمتع الدولة العراقية في الوقت الراهن بالعديد من المميزات التي لم تكن متوفرة يوماً لدى أي من صناع القرار في النظم السياسية المتعاقبة على حكم العراق، إلا أن واقع السياسة الخارجية العراقية وأداء الدولة في محيطها الخارجي يدل على عدم استفادة الدولة من مقومات القوة المادية التي تمتلكها، ومن شبكة العلاقات الدولية المتميزة التي يمتلكها العراق، إذ يمتلك تحالفات استراتيجية، وعلاقات تعاون وصداقة مع كافة القوى الدولية والاقليمية، ويتمتع بمكانة مهمة في المدرك الاستراتيجي لهذه القوى.

ولكن سوء الإدارة المتفشي في أغلب مفاصل ومؤسسات الدولة، وغياب تعريف محدد وجامع لمفهوم المصلحة الوطنية العراقية العليا في هذه المرحلة، وعدم وجود توجهات وأهداف عليا راسخة تمثل هذه المصالح، واستشراء ظاهرة التقاسم والتخادم السياسي والمصلحي بين النخب السياسية الحاكمة، والضائقة الاقتصادية التي يعيشها البلد، كلها أمور أثرت على مكانة الدولة، ونشاطها، في البيئة الدولية التي تتميز بتنوع الفاعلين المؤثرين فيها، وتعدد أنماط التفاعلات

بينهم، ما بين تنافس وتعاون وصراع، ووجود بعض الأزمات الاقليمية ذات الأثار السلبية الخطيرة على الأمن القومي العراقي، مع تزايد الحاجة لموقع العراق الجغرافي ومميزاته المختلفة لجميع الدول المهتمة في شئون المنطقة.

وكلها ظروف مهمة من المفترض بأن تحث صانع القرار في العراق على تبني بعض السياسات التي من شأنها استعادة دور ومكانة الدولة العراقية في محيطها الخارجي، من خلال إصلاح الخلل في أغلب قطاعات المنظومة السياسية العراقية، والعمل على تحقيق نوع من الاستقرار السياسي والاقتصادي والمجتمعي، لكي يتمكن من تسخير قدرات الدول لتدعيم مكانتها الدولية، من خلال انتهاج سياسة خارجية فاعلة ورشيدة تحقق مصلحة العراق في كافة تفاعلاته الدولية.

قائمة المصادر:

١- علي عبد الهادي سالم،" نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٤، العدد ٩، السنة ٢٠١٢م.

٢- صالح ياسر، " النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق"، ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، مكتب بغداد، تشرين الثاني ٢٠١٣.

٣- مجموعة البنك الدولي، "النهوض من واقع الهشاشة"، مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي، ٢٠٢٠، ص ٤. شوهد بتاريخ: ٢٠٢١/٥/٢٤. متاح على الرابط التالي:

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34416/211637ovAR.pdf?sequence=7

٤- اركان ابراهيم عدوان، "مكانة العراق الاقليمية في ظل الصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث، ٢٠١٩.

٥- _____، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق"، شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان/ الأردن، العدد ١١، يناير ٢٠١٦.

٦- "بعد خضوع مناصبهم للمحاصصة.. الكاظمي يرشح ٣ مقربين منه كـ(سفراء)"، العالم الجديد، بغداد، الخميس ٢٠ ايار ٢٠٢١. شوهد بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٨. متاح على الرابط الالكتروني التالي:

٧- رانج علاء الدين، "الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق"، دراسة تحليلة صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم ٢٤، أكتوبر ٢٠١٨.

٨- عادل عبد الحمزة ثجيل، "السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص"، دراسة تحليلية، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، مكتب عمان، تموز ٢٠٢٠.

٩- سعد حقي توفيق،" مبادئ العلاقات الدولية"، بغداد، المكتبة القانونية، ط٥، ٢٠١٠.

١٠- شيماء معروف فرحان، "اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان"، مجلة المستنصرية للدراسات العربة والدولية، العدد ٦٤، سنة ٢٠١٨.

١١- "الخلافات بين بغداد وأربيل: التبعات الاقتصادية والسياسية والانتخابات المبكرة"، مركز الإمارات للسياسات ، ١٨ أغسطس ٢٠٢٠. متاح على الرابط التالي:
https://epc.ae/ar/topic/differences-between-baghdad-and-erbil-economic-and-political-consequences-and-early-elections

١٢- صلاح جاسم صالح، "استراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد بايدن"، سلسلة اصدارات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢١.

١٣- محمد الحاج محمود،" السياسة الخارجية العراقية"، دراسات سياسية واستراتيجية، العدد ٣٧، كانون أول ٢٠١٨.

١٤- مليحة جبار عبد، "جديلة الدور الاقتصادي للدولة وإشكالية التنمية الاقتصادية في العراق"، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد- قسم الاحصاء، ٢٠١٩.

١٥- مهدي سهر الجبوري، مناضل عباس الجواري، " تجربة جنوب شرق آسيا ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد الرابع علمي، كانون الثاني ٢٠٠٦.